الإتحاد الأوروبى – افريقيا : نحو مستقبل مشترك

بقلم : جون كلود جنكر ، رئيس المفوضية الأوروبية

ترجمة : احمد صلاح

الهيئة العامـة للاستعلامات

ترتبط قارتا أوروبا وأفريقيا بالعديد من القضايا التي توحدهم في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين أكثر من تلك التى تفرقهم وتشق صفوفهم . فنتقاسم تاريخ مشترك يضرب بجذورة فى عبق التاريخ . ولذا ، يجب علينا اليوم أن نعمل سوياً أكثر من أى وقت مضى لبناء مستقبلنا المشترك وتجاوز الرهانات الدولية العظمى التى نجابهها الآن .

نعلم جيداً الإيجابيات التى يجلبها لنا التعاون بين قارتينا ، فالسبيل الذى سلكتة أوروبا منذ ويلات ١٩٤٥ للتحول إلى قوة لأكثر من نصف مليار مواطن قد تأسس على قيم مشتركة تُعلى قيمة السلام والرخاء . فمعلوم جيداً للجميع كما يعلم العالم أجمع ايضاً كيف تحررت أفريقيا من نيران المحتل للحصول على استقلالها والحصول على تكامل أشمل وأكبر بموجب تأسيس الإتحاد الافريقى .فالسُبل التى إتخذناها نحو التكامل بعيدة عن الاكتمال ، ولكن بالعمل المشترك يمكن لنا أن نساعد أنفسنا واقامة علاقات أكثر قوة، ونعتبر من دروس خبراتنا الجيدة، ونؤسس لنمو دائم لمواطنينا . فمؤسستينا ، مفوضية الاتحاد الافريقى والمفوضية الاوروبية ، يعملان سوياً للإسهام فى تقدم العمل المشترك.

إن النمو والتنمية الدائمين والشاملين على حد سواء لأفريقيا وأوروبا مفيدان للجميع . ولهذا السبب تحديداً ، فقد وضع القادة الافارقة والأوروبيون خلال قمة الإتحاد الأوروبى – افريقيا الأخيرة التنمية البشرية على رأس تعاوننا. فالشعب الافريقى يزداد وينمو سريعاً ، ومن الآن وحتى ٢٠٣٥ سيتجاوز عدد الشباب الافريقى وكذلك الرجال والنساء الذين يدخلون سوق العمل باقى ذات العدد فى باقى العالم.ولذا ، فإن المشاركة الفاعلة والعادلة للمرأة إنما تمثل عامل هام وحيوى . مثلما تؤكد أجندة الاتحاد الافريقى ٢٠٦٣ ، فلا يمكن لأى مجتمع أن يبلغ كامل طاقتة دون الاعتماد على المرأة ودون تجاوز جميع العقبات التى تحول دون مشاركتها فى جميع ميادين النشاط البشرى.

ولتعظيم الاستفادة من مميزات العنصر البشرى ، يجب على أفريقيا تنفيذ السياسات المنصوص عليها فى أجندة ٢٠٦٣ فى أسرع وقت ممكن.

نعلم أن التنمية لا يمكن لها أن تكون مستدامة إلا إذا كانت المجتمعات مستقرة وآمنة . ونعلم كذلك أن الأمن لا يتحقق إلا بمنح الجميع ذات الفرص التى تقدمها التنمية المستدامة وهو ما يحدث بالتحديد عندما

تستهدف مجموعة من العناصر الإرهابية الشباب الواهم الذى غالباً ما يكون دون عمل . إذ تسعى هذه الجماعات لتدمير تعددية مجتمعاتنا بنشر ايدولوجيات طائفية عنيفة . ولذا ، علينا أن نعمل حتى يجد كل مواطن ، وخاصة الشباب، مكانة فى المجتمع وأن يتحلى كل فرد بوسائل تحقيق ذاتة بشكل كامل.

لا يمكن للأمن أن يتحقق دون عدل وديمقراطية ودولة قانون، وكذلك الإدارة الرشيدة والاحترام الحق لحقوق الإنسان لجميع الأفراد والمجتمعات. فعام ٢٠١٦ هو العام الأفريقى لحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة . كما حدد أيضاً الاتحاد الأوروبى عام ٢٠١٦ ليكون عام حقوق الإنسان وهو ما يمثل من شأنة مناسبة جيدة لنا جميعاً لتوحيد جهودنا وتعزيز تعاوننا من أجل البناء الأفريقى للحكومة واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً . فيمكن لأفريقيا أن تفتخر فبها واحداً من أقوى كوادر حقوق الإنسان فى العالم .

إن مجلس السلم والأمن فى الاتحاد الأفريقى يهدف لأن تدير أفريقيا سلامها وأمنها وهو ما يأتى فى صالحنا المشترك وأن الاتحاد الأوروبى مستعد للمضى قدماً فى دعمة لهذا الهدف . فما تم انجازة من عمل فى بعض الدول مثل الصومال وأفريقيا الوسطى ومالى إنما يمثل خير شاهد ، فتسهيل دعم السلام فى افريقيا يمثل عامل جوهرى للإلتزام المشترك للإتحاد الأوروبي وأفريقيا لإعطاء أفريقيا سبيل تطوير واستخدام قدراتها الخاصة إنما يعد عمل هام لتسوية النزاعات وضمان السلام.فقد أضحى من الضرورى أن يكون الإتحاد الأفريقى قويا في مواجهة التهديدات الدولية والأزمات الأقليمية الصعبة.

إن أزمة الهجرة التى نشهدها الآن والتى يعود جزء منها إلى صراعات عنيفة تدفعنا قطعاً إلى أهمية تعزيز التعاون فيما بيننا ، فتتعرض أوروبا لتدفق غير مسبوق من المهاجرين وطالبى اللجوء ، هذا فى الوقت الذى يهجر فيه أفارقة عدة قراهم قاصدين المدن والدول المجاورة وأحياناً أوروبا.

إن دوافع هذا النزوح تعود فى الأساس إلى الخوف والأمل ، الخوف من الصراعات والفقر، والأمل في السلام والأمن وفتح أفاق جديدة. ولذلك ، يجب علينا أن نولى اهتماما بالمخاوف والآمال على حد سواء .فإذا كانت لدينا الرغبة فى تحقيق التكامل، فيجب علينا أن نلتزم بحسن إدارة التنقل البشرى واستمرار المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الافريقى فى التعاون

فى موضوعات الهجرة والتنقل البشرى. وسنعمل سوياً من أجل مكافحة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية وتشجيع التنقل وهجرة الأيدى العاملة وتقليل تكلفة التحويلات وتعزيز الحماية الدولية وتسهيل العودة ومكافحة الاتجار فى البشر.

إن التفاؤل يكمن فى التنفيذ الدقيق لمستقبل القارة الافريقية التى شهدت على مدار أكثر من عشر سنوات نمواً إقتصاديا جيداً. وأضحت جاذبة للشركات رويدا رويدا ، إذ زاد معدل التبادل التجارى مع الاتحاد الأوروبى بنسبة ٥٠% منذ ٢٠٠٧ ، وأن حوالى ٤٠% من الصادرات الافريقية مكونة من منتجات مصنعة وأن هذه الصادرات تولد فائض تجارى هام لصالح أفريقيا . ويظل الاتحاد الأوروبى شريكها التجارى الأساسي. ويبلغ حجم استثمارات الشركات الأوروبية وفروعها في أفريقيا ما يزيد عن ٢٠٠ مليار يورو سنوياً وهو ما يجعل من الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لقارة أفريقيا في هذا المجال، هذا بالإضافة الى أنة بمقدور التبادلات التجارية والاستثمارات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي أن تتحسن على أساس تعاون وثيق وتنسيق سياسى والتقدم فى المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية. وتظل أوروبا كذلك الشريك الأساسى لأفريقيا فى مجال التنمية بمساهمات تبلغ ما يربو عن ٢٠ مليار يورو سنوياً.

ورغم ذلك ، فلا يمكن إعتبار زيادة النمو إنجازا ، فانخفاض أسعار النفط ومواد أولية اخرى وايضا ضعف الطلب الصينى مثلما الحال فى اقتصاديات اخرى ناشئة يتُرجم كأثار سلبية. إن تبعية أفريقيا لصادرات المواد الأولية يجعلها عرضة لإنخفاض الطلب على الأسواق الأجنبية ومن هنا تأتى ضرورة التصنيع كعامل ذو قيمة مضافة.

إن المفوضتين (الأوروبية والأفريقية) يعملان سوياً للنهوض بالصناعة والتنوع وزيادة القيمة المضافة، وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الأفريقية وتسهيل نقل التكنولوجيا وتكثيف البحث والتنمية المشتركة.

وأخيرا وليس بأخر ، نحن نعمل سويا لتطوير الزراعة لزيادة النمو الاقتصادى الدائم والشامل. ولهذا ، فإن إقامة منطقة تبادل حر قارية ، لتعزيز التجارة الحرة والعادلة إنما يعد أمراً هاما للغاية .

إن الاتحادين (الأفريقي والأوروبي) وكذلك قارتينا يواجهان تحديات مشتركة بداية من التغير المناخى الى الهجرة والوصول الى نمو اقتصادى



دائم لمكافحة الارهاب والتطرف العنيف، فكل هذه تمثل تحديات يجب علينا أن نواجهها سوياً .نعى تماماً أننا نكون أكثر قوة عندما نعمل سوياً ، وبهذه الأهداف الراسخة فى العقل نبدء الإعداد للأعمال التحضيرية للقمة الخامسة " الاتحاد الأوروبى- أفريفيا " المقرر إنعقادها فى ٢٠١٧.